

د. المقالج يدعو إلى صيغة جديدة لتكريم المبدعين

لفت الشاعر الكبير الدكتور عبدالعزيز المقالج في ومضاته الأسبوعية الأخيرة على صفحات الزميلة ٢٦٠ سبتيمير، إلى أن تكريم المبدع في زماننا هذا يفترض أن يتمثل في تكريم إبداعه، وأن تكريم الإبداع يتجلى في دراسته وإضاءة توهجاته بالنقد والتحليل، وإذا كانت هذه الإقتضات للدكتور المقالج قد جاءت في سياق حديثه عن تكريم الشاعر محمد حسين هيتم من قبل اتحاد أدباء صنعاء في الأسبوع قبل الماضي، فإننا نراها التفاتة جديرة بالوقوف أمامها دعوة تتجاوز مناسبتها إلى محاكاة المشهد الإبداعي وتجاريه عموماً.

● إن غياب التقدير واقتراحه أو توقفه عن مواكبة الإنتاج الإبداعي الشعري اليميني منذ أواخر السبعينات تقريباً، أدى إلى غياب تجارب شعرية لاقت شأناً عن تجارب كبيرة على المستويين المحلي والعربي.

وبالتالي نستطيع القول: إن هناك عدداً كبيراً من

بوفوق العدو هو الرابع الأوجح



ابن النبل

لنضالات أمة العرب عنوان واحد موحد منذ كانت النكبة الأولى، منذ ذلك الحين.. وأمتنا العربية فلسطينية الوجه والقلب في أن معاً، ومنذ أول الوعي.. وقضية الصراع العربي الصهيوني تتصدر قائمة أولوياتنا الوطنية والقومية على حد سواء، حيث لم تكن في يوم من الأيام يمتدح عن جراح أهلنا في الوطن المحتل، مؤتمنين في ذلك بواحدية المستقبل والمصير.

ومن عناد أطفال الحجارة في مواجهة مغتصبي حقوق آبائهم واجدادهم.. نستلمت دروس التحدي والمقاومة.

وتحت وطأة ما لت إليه أوضاعنا في زمن التراجع والانتكاف بقنا شعر بقدر موجع من الخيبة والخجل، بفعل عزنا الصريح عن الوفاء بما تفرغنا عليه ضرورات الواجب الوطني والقومي، لمن باتوا يتحملون

نقطاً ولا مساءً، إنما هو ملح الأرض في زمن السلم، وباردوها في زمن الحرب، وهو ما سبق وإن أكده «أبو عمار» ذات لحظة تاريخية بعينها، وعلى مراءى ومسمع من العالم بأسره.

وخشية أن يسجل علينا التاريخ المنصف مهانة أن يراق الدم الفلسطيني بآيد فلسطينية.. لا نملك إلا أن نتوجه لكل الشرفاء من بني قسومنا في الداخل الفلسطيني، بحسنا كبير الأمل في طيب استجاباتهم لنداء طفلتنا «هدى غالية» التي فقدت سبعة من أهلها ونويها ممن راحوا ضحية همجية بني صهيون على شاطئ غزة بالأمس القريب، سكرين في ذلك حقيقة أن العدو الصهيوني هو الرابع الأوجح من نشوب أي خلاف أو اختلاف بين أشقائنا هناك، وإلى حديث آخر.

مؤتمر العمليات الرابع مكاشفة ومصارمة.. وتقويم للتجربة



استكمال المنظومة الإدارية والمالية.. وإيجاد رؤية توحيدية للمسؤوليات تجاه توفير الخدمات

متابعة/ بليغ الرحطابي

بختتم اليوم الاثنين المؤتمر العام الرابع للمجالس المحلية بإصدار عدد من القرارات والتوصيات العملية والمهمة على صعيد تعزيز تطوير نظام الاسرورية المالية والإدارية لتنفيذ وتعزيز مشاركة المجتمع في التنمية.. وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية.. وإعادة النظر في النظام المالي وإيجاد آليات لتحسين توظيف الموارد المحلية.. واتباع سياسات تنموية فعالة لما من شأنه تحسين الخدمات وتقليص حجم البطالة والفقر..

في جانب استكمال المنظومة الإدارية والمالية في ظل مبدأ التقاسم المتوازن للمسؤوليات تجاه توفير خدماتها بشكل شفاف وفعال.. إلى جانب إعادة النظر في هيئة نظام السلطة المحلية في مهام الهيكلية والتنظيمية والمؤسسية.. مصفوفة من البرامج والإصلاحات التشريعية المقترحة التي ترمي إلى معالجة مشكلاتهم في اليومين الأخيرين على أن تنفذ على مراحل ضمن فترة الاستراتيجية الوطنية لدعم نظام الاسرورية المالية والإدارية بما من شأنه تحسين منظومة السلطة المحلية وترسيخ ثقافتها وتجسيدها مبادئ التنمية.. والتي تأتي متوازنة مع التوجهات الجديدة التي أعلنها المؤتمر الشعبي العام في مؤتمره العام السابع المعقد أواخر العام الماضي بعين.. وتضمنها برنامجها السياسي للمرحلة القادمة المؤكدة على مساهمة أوسع للسلطات المحلية وتعزيز دورها ومشاركة شعبية أكثر..

مكتشفة مصفوفة الإصلاحات

تقوم منظمة التجربة (السلطة المحلية) بشكل عام، لاسيما بعد مضي دورة انتخابية أولى، أبرز ما تركزت عليه نقاشات المؤتمرين في جلسات أعمالهم والتي تضمنت مكاشفات حقيقية وجبيرة لكمان الضعف والإخفاق لعمل ومهام السلطة المحلية بعد انضام خمس سنوات، وعلى مستوى محافظات الجمهورية، وسيحظى الجانب التشريعي بإجراء عدد من التعديلات الهامة في عدد من القوانين المتنافسة لتتوجهات لتوسع المشاركة الشعبية

في السلطة المحلية وبما يتيح انتخاب مديري الإداريات مخطوة أولى.. إضافة إلى وضع البناات كتحفة انتخاب المحافظ، وتحديد شروط الانتخاب.. إلى جانب تعديلات في قانون السلطة المحلية فيما يخص تعصير الاحتياط إلى القاعد الشاغرة في حالة الوفاة أو الاستقالة لتتلاقى متطلبات إجراء انتخابات تكاملية.. وتعديلات بمنح المجالس المحلية صلاحيات في إدارة الشؤون المحلية ومنها حق الرقابة وإجراء المناقصات والإشراف والمتابعة على سير المشاريع التنموية.. وإن يعقد المؤتمر العام كل سنتين بدءاً من هذا العام ٢٠٠٦..

● وبحسب مسودة الاستراتيجية الوطنية لدعم الاسرورية المقدمة للمؤتمر فإن نجاح الإصلاحات لاسيما في بلدان لاتزال تجربتها حديثة وفي خطواتها الأولى، كاليمن.. في تعزيز وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية وتحسين توظيف الموارد المحلية واتجاه السلطات المحلية سياسات تنموية لافادة المحرومين كمساهمة منها في تحسين الخدمات وتقليص الفقر والبطالة.. لن تتأتى إلا بمواجهة التحديات التي تضمنتها مصفوفة إصلاحات تطوير نظام السلطة المحلية (الإصلاحات الاسرورية) نحو تعزيز مشاركة المجتمع في التنمية والتي من أهمها استكمال المنظومة الإدارية والمالية في ظل مبدأ التقاسم المتوازن للمسؤوليات وتوفير الخدمات التنموية، وكذا الموارد المالية اللازمة بين مختلف مستويات الجهاز التنفيذي للدولة (الحكومة المركزية والمجالس المحلية) بطريقة شفافة وفعالة.

التخصن من المركزية

● التخصن من عقلة المركزية الإدارية برواسيها وأنماط التفكير والعمل والانتقال إلى النظام الاسروري بالصورة التي نص عليها قانون السلطة المحلية يتطلب زماناً ونفساً طويلاً.. كي تتشأ قديم وأنماط سلوكية جديدة تتمثلها الإدارة المركزية والسلطة المحلية على السواء فضلاً عن أفراد المجتمع ومؤسساته المدنية لتجسد ذلك في التحدي لتحقيق اتحاد الرؤية وإجماع كل الأطراف المعنية بالمسار

الاسروري (السلطة المركزية، السلطات المحلية، المجتمع والحفاظ على هذا الإجماع.. كما أن تكامل مكونات الاسرورية (السياسية والمالية والإدارية) وانضمار أبعادها أمر مهم لتشكيل حالة توازن بناءة بينها.. ففي حال غياب أية فترة من تلك المكونات يتعثر على السلطة المحلية التوظيف السليم للموارد المتاحة لها.. كما أن الاسرورية المالية والإدارية لن تجل السلطات المحلية أكثر استجابة لحاجات مجتمعاتها.

وتصنف مسودة الاستراتيجية التي تم إعدادها باشتراك مختلف الجهات المعنية أن الإصلاحات الاسرورية ليست مقصورة على جهة مركزية أو جهتين وإنما في جهود تتكاملها كل الجهات الحكومية وبالأخص الأجهزة ذات العلاقة بالتنمية.. فلندار تناثر مسؤوليات التنمية المحلية في بلدان، والتي لاتتفق مع مفهوم الاسرورية والمعروف بكيفية تطبيقها ينبغي القيام بتقنين وتحقيق التنسيق بين الأطراف الحكومية المعنية بالاسرورية من أجل تضافر الجهود وفنادي الاختلافات..

● ومن أجل تطبيق منظومة الاسرورية يتطلب تعبئة موارد مالية كافية لتغطية التكاليف الناتجة عن إنشاء البنية الإدارية للسلطة المحلية (الجمعية الإدارية) وتنمية القدرات المحلية على إدارة عملية التنمية وتقديم الخدمات للمواطنين، وتوفير حد مالي يتناسب مع حجم الصلاحيات والمهام للمجالس المحلية.. فمن أجل ذلك ترى مسودة الاستراتيجية ضرورة التوظيف في أهمية توفير التمويل اللازم للتحديات وملحات الحفاظ على التوازنات المالية للدولة.

تقسيم بحجم العجاء

● وفي تقرير، بعد الأول من نوعه، على مستوى توقيع التجربة المحلية بعد مرور خمس سنوات، رصد على صعيد كل محافظة ومديرية، والمجتمعات التي لاتزال حجرة عثرة أمام تحقيق تنمية محلية مستدامة

قدمه الأخ صادق أمين أوبراس وزير الإدارة المحلية في جلسة العمل الأولى التي ترأسها رئيس الوزراء أشار فيها إلى الإيجاب والنظر للموسم على صعيد التجربة، بالرغم من الفترة الوجيزة من عمرها، لاسيما في مجال نقل الصلاحيات من المحافظات إلى المديريات.. وبالرغم مما أشار إليه التقرير يتمسك قيادات في بعض المحافظات وإصرارها على إبقاء ممارسة الصلاحيات التنموية بين أيديها دون مبادرة منها في ذلك إلا أن المؤشرات أظهرت تقدماً لا بأس به في عهد المديريات التي أضحت تباشر مهامها وأختصاصاتها بنفسها دون وصاية والتي بلغت نحو (١٤٤) مديرية في محافظات (أمانة العاصمة، عدن، مارب، إب، لحج، نهم، مسقط، مأرب، صنعاء، ذمار، الحديدة، حجة، الضالع، صعدة، الجوف، شبوة، صنعاء، عمران، الحوت، المهرة) بينما لاتزال (١٠٧) مديريات بحاجة لاستكمال تأهيلها لتتمكن من مباشرة مهامها في نحو (١٣) محافظة.

تحصيل الموارد

● كما أن فيما يتعلق بتحصيل الموارد المحلية من قبل الوحدات الإدارية، فيقول التقرير، إن نجاحاً كبيراً بلغ نحو ٧٨٪ عام ٢٠٠٣ على صعيد تحصيل الموارد، وترتفع نسبة النمو العام الماضي ٢٠٠٥ إلى ٧٩٪، ولترتفع بذلك نسبة النمو في تحصيل الموارد المشتركة على مستوى المحافظة.

كما أشار التقرير إلى النجاح الذي حققته المجالس المحلية في عملية تحصيل الموارد الزكوية حيث شهدت تطوراً ليصل لفرق الزيادة عام ٢٠٠٥ إلى (٣٠٥، ٢٧٩، ٢٤٢) ريالاً عن سنة الأساس ٢٠٠٢. كما ارتفع الحاصل الفعلي لموارد الزكاة من ٤ مليارات ريال عام ٢٠٠٢ سنة الأساس للمحليات إلى ٤ مليارات ونصف عام ٢٠٠٣ بنسبة نمو ٧٨٪. كما ارتفع عام ٢٠٠٤ إلى أكثر من خمسة مليارات بنسبة ٥٩٪، ليبلغ عام ٢٠٠٥ بنسبة ٥٩٪ وبواقع وصل إلى ستة مليارات ريال..

شكالية قائمة

● وفي جانب آخر يشكو التقرير من استمرار عدم التزام الجهات الزكوية بتخصيص النسب المحددة قانوناً ٣٠٪ من إجمالي مواردها السنوية لمصلحة الوحدات الإدارية، حيث يقول إنه يتعذر تحصيل الرسوم المقررة قانوناً على المنشآت النفطية التي تباع للمحطات.. وامتناع صنوق صيانة الطرق من تسديد الحصة القانونية التي عليه رغم الامتياز التي تم توجيهها وبشكل مكرر وصلت إلى نحو (١٠٠) مذكرة إلا أنه لم يستجب.. وأيضاً صنوق النشر والشباب تخلف عن سداد حصته للعام ٢٠٠٢..

عدم محدود

● ويؤكد التقرير أن الدعم المركزي السنوي للوحدات الإدارية لم يشهد أي تطور، حيث ظل ثابتاً للسنوات الثلاث الأولى بواقع (٣) مليارات ٨٥٥ مليون ريال.. ولم يشهد إلا زيادة طفيفة للعام الماضي ٢٠٠٥ بمبلغ ١٥٠ مليون ريال بنحو (٣٠٩)٪.

تدني الأضبط

● وفي جانب خصته للاء السلطة المحلية توضح البيانات الخاصة بالجمعيات الخيرية من قبل المجالس المحلية نسبة الأضبط عالية في الإلتزام بما حده قانون السلطة المحلية بشأن ثورات الاقتصاد العادية السنوية حيث عقدت (٣٧٧) اجتماعاً من (٣٨٠) اجتماعاً وبنسبة ٨٩٪، مشيراً إلى أن (٨) مجالس في المحافظات حققت نسبة نجاح (١٠٠)٪ هي: (عدن، لحج، إب، حضرموت، المهرة، نهم، صعدة، الضالع).. في حين أن (٧) مجالس تراجعت نسبة نجاحها بين ٨٥-٩٠٪، و(٣) مجالس بنسبة (٧٥-٨٥)٪، بينما كان المجلس المحلي محافظة الحديدة هو أقل المجالس التزاماً بعدد الاجتماعات ويؤكد التقرير عدم انضمام الاجتماعات الاعقابية للمجالس المحلية في المديريات بنسبة متكاملة خلال ٢٠٠٥-٢٠٠٥م، مشيراً إلى أن نصف عدد تلك المجالس حققت نسباً عالية في الأضباط فيما تدنت نسبة الأضباط لدى النصف الآخر. وبالنسبة لعدد المشاريع التنموية والخدمية التي نفذتها السلطة المحلية منذ البداية وحتى نهاية العام الماضي ٢٠٠٥، فقد زادت، مسروراً خدمياً وتنوياً بمبلغ يزيد عن (٥١) مليار ريال.. احتلت مشاريع التربية والتعليم والصحة والطرق الحرة الرئيسية نسبة المشاريع الزراعية والسياحية والكهرباء.. فيما بلغ عدد من تم توظيفهم في أجهزة السلطة المحلية من ٢٠٠٢-٢٠٠٥ أكثر من (٣٧٤٠٠) موظف من المؤهلات الجامعية والدبلوم والشاوية وما دونها.

التمكين السيلسي للمرأة

كما قامت الحكومة بتقديم اسهامات واضحة في دعم مختلف المنظمات التي لها صلة بقضايا المرأة وفي المؤسسات التي تتولى الدفاع عن حقوق المرأة مؤسسات حكومية كاللجنة الأعلى للأومة والطفولة الذي أنشئ بالقرار الجمهوري رقم (٣٢١) لعام ١٩٩٩م بدلاً من المجلس اليميني لرعاية الأومة

والطفولة المنشأ عام ١٩٩١م بالقرار الجمهوري رقم (٥٩) وقد نص قرار إنشاء المجلس الجديد إضافات جديدة في مجال الاهتمام الحكومي بالمرأة والطفل، كما توجد إدارات عامة حكومية خاصة بالمرأة انشئت ضمن التنظيم الهيكلي لبعض الوزارات، مثل الإدارة العامة لشئون المرأة والطفل، والإدارة العامة للأسرة المنتجة وتنمية المجتمع بوزارة الشئون الاجتماعية ومؤسسات تحظى بدعم حكومي كاللجنة الوطنية للمرأة وجمعية رعاية الأسر اليمينية ومشروع إدمان المرأة وجمعية تكمن المرأة اقتصادياً.. ومنظمات غير حكومية كالإتحاد العام لنساء اليمن ومنشئ الشافقين العربي ومركز النهوض بالمرأة والمؤسسة الإقليمية لحقوق الإنسان.. وغيرها.

وأخيراً كانت هناك لفحة طفيفة وشعور إنساني نبيل من قبل رئيس الجمهورية كما عهدناه بتبنتها المرأة اليمينية بعدد ٨ مارس ومن خلال هذه التبنتة أكد سيادته على تجسيد قضايا المرأة في خطة التنمية والتخفيف من الفقر لعام ٢٠٠٦-٢٠١٠.

مدارسهن، وساهمت العديد من المنظمات بمساعدة من الحكومة بإقامة مشاريع للحد من ظاهرة تسرب البنات في التعليم، خاصة في المرحلة الأساسية، من خلال معالجة الأسباب المؤدية إلى ذلك، والتوسع في أنشطة محو الأمية الوظيفية في المناطق القريبة من تجمعاتهن السكانية، كما أهدت الحكومة في الآونة الأخيرة للتعليم العالي اهتماماً كبيراً فقد تم خلال العدين الماضيين إنشاء العديد من كليات التربية في المحافظات ذات الكثافة السكانية المرتفعة، ففي عام ١٩٩٥م قامت بإنشاء خمس جامعات حكومية في محافظات تعز، الحديدة، نهم، إب، حضرموت، إضافة إلى جامعي صنعاء وعبدن اللتين انشئت في أوائل السبعينيات.. كما سححت للقطاع الخاص بالاستثمار في هذا المجال الهوي، وقدمت العديد من المنح الدراسية في الخارج بعد الثانوية العامة.. ومنحت الطالبات اولوية الدراسة في الخارج بسبعين في المئة المتقدمات ولتشجيع التحاق المرأة بالتعليم العالي.

وفي الرغم من وجود العديد من النصوص القانونية والتشريعية التي كتلت للمرأة اليمينية المتمتع بحقوقها وإدائها الواجباتها وخاصة في مجال التعليم وفرص العمل والوصول إلى مواقع اتخاذ القرار، فإن العادات والتقاليد

والأعراف الاجتماعية والثقافية شكلت عقية أمام تطبيق الدستور والقانون.. وهي لذلك مسئولة أكثر من أي شيء آخر عن بقاء أوضاع المرأة كما هي وعن الخجوة الواسعة بين القوانين وتطبيقها.

وقد برزت في عام ٢٠٠١ قضيستان أساسيتان في المجال القانوني تتصلان بالمرأة القانونية، أولهما دفع المرأة عن حقتها القانوني والطبيعي في فسح النكاح حتى أصبحت الحياة الزوجية مستحيلة، ومن القوانين الممنعة التي لها علاقة مباشرة بوضع المرأة، مادتان عرضتا على مجلس النواب عند مناقشة قانون المرافعات تفرص ما عرف ببيت الطاعة، ففي الوقت الذي تعمل فيه المرأة اليمينة لتعديل بعض النصوص التمييزية، فوجئت منظمة المجتمع المدني بمادتي في مشروع قانون المرافعات (٣٧٢م و٣٧٣م) شرعان لما يسمى بيت الطاعة، ولكن بتدخل مباشر لرئيس الجمهورية، واستخدامه لصلاحياته الدستورية تم إلغاء المادتين من المشروع وعدم إقرارها.

كما قامت اللجنة الوطنية للمرأة خلال عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢ بالتنسيق مع عدد من منظمات المجتمع المدني بمراجعة البنية التشريعية للجمهورية اليمينية، وتأنتها حددت أهم النصوص التمييزية ضد المرأة في عدد من القوانين ثم تابعت إجراءات تعديلها مع الجهات التنفيذية والتشريعية ذات العلاقة، حيث تم تعديل خمسة قوانين من أصل ٢٧ قانوناً.

د. سهير علي احمد *
* أستاذ القانون العام
الساعد كلية الحقوق-
جامعة عدن

